

تحدد هذه السياسة الإطار العام الذي يعكس مدى التزام معهد الدوحة للدراسات العليا تجاه تنمية ثقافة مؤسساتية تسهم في إثراء التنوع فيما بين الطلاب والهيئة التدريسية والموظفين.

مكتب رئيس المعهد



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

السياسات الأكاديمية - سياسة التنوع

المعني بتنفيذ السياسة	جهة الاعتماد	تاريخ الاعتماد	الجهة الراعية	عنوان السياسة	رقم السياسة
مجتمع معهد الدوحة للدراسات العليا	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا	2021/11/11	رئاسة المعهد	سياسة التنوع	01

السياسات الأكاديمية سياسة التنوع

الغرض من السياسة:

تحدد هذه السياسة الإطار العام الذي يعكس مدى التزام معهد الدوحة للدراسات العليا تجاه تنمية ثقافة مؤسساتية تسهم في إثراء التنوع فيما بين الطلاب والهيئة التدريسية والموظفين.

التعريف:

التنوع: يشير التنوع إلى النواحي التي يختلف فيها الأفراد والمجموعات المجتمعية فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة مثل الجنسية، والعرق، والنوع الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، والفئة العمرية، والمقدرة، والصحة، والمعتقدات الدينية وغيرها من الاختلافات، كما يشمل التنوع الثقافي الذي يتعلق بالأفكار، ووجهات النظر، والقيم الفكرية.

بيان السياسة:

1. تسعى هذه السياسة إلى ما يلي:
 - 1.1 تنمية مجتمع المعهد، ودعمه مما يغني بدوره التجربة التعليمية، ويعزز النشاط الاجتماعي.
 - 1.2 التأكد من أخذ الاختلافات والخلفيات الفردية والجماعية بعين الاعتبار، ورعايتها، واحترامها في أوجه الثقافة المؤسسية.
2. يجب أن ينعكس هذا التنوع على المعهد بتكوينه المجتمعي الفريد، والتنوع، الذي يشتمل على الطلاب والهيئة التدريسية، والموظفين، وذلك بما يتوافق مع رسالة المعهد، ورؤيته المؤسساتية، والمعايير الأكاديمية، ووفقاً للأطر والقوانين القطرية.
3. يظهر التزام المعهد بهذه السياسة من خلال الممارسات، والإجراءات المطبقة التي تسعى إلى ضمان التالي:
 - 3.1 أن يتاح للكيان الطلابي المتنوع الاستفادة من جميع جوانب التجربة التعليمية بشكل عادل ومتكافئ.
 - 3.2 أن يتاح للقوة العاملة المتنوعة الاستفادة من خدمات المعهد بشكل عادل ومتكافئ.
4. يجب أن ينعكس التزام المعهد بالتنوع على السياسات، والأطر التشغيلية التالية - وذلك على سبيل المثال لا الحصر:
 - 4.1 استقطاب الطلاب وتسجيلهم في المعهد، واستبقائهم.
 - 4.2 استقطاب الموظفين، واختيارهم، وتدريبهم، واستبقائهم، وتنميتهم، وتطويرهم.
 - 4.3 تيسير السبل للطلاب والموظفين للاستفادة من خدمات المعهد ومرافقه.
 - 4.4 طرق التدريس والتعلم، وممارساتها، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، والأداء التعليمي، وتقييم الطلاب.
 - 4.5 مكافحة التنمر، والتمييز، والمضايقات، والتحرش الجنسي.
5. يتبنى رئيس المعهد قيادة استراتيجيات التنوع، ومبادراته، في الوقت الذي يراعى فيه الممارسات المؤسساتية، وذلك من خلال ضمان تطوير الإجراءات المناسبة وتطبيقها، في مجالات الموارد البشرية، وشؤون الطلاب، والشؤون الأكاديمية، والمرافق والوحدات العاملة الأخرى بما يتوافق مع هذه السياسة.

6. على الوحدات المعنية تطوير مقاييس تنوع أساسية، وملائمة، لتعكس تفعيل التنوع في المجالات المذكورة في النقطة السابقة، ولتسهيل مراقبته وتقييمه.
7. على مكتب الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة رفع تقارير حول التنوع في المعهد، كجزء من تقارير الإدارة الدورية، وذلك بالتنسيق مع الوحدات الأكاديمية والإدارية المسؤولة.
8. يتبنى رئيس المعهد، ومجلس المعهد مراقبة مقاييس التنوع الأساسية المذكورة سابقاً، والاطلاع على التقارير المختلفة، وتقييمها بشكل دوري، كما يتبنى المجلس، والرئيس عملية التحسين، والتطوير المستمر في مجال التنوع.

الإجراءات:

على الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه السياسة تطوير مجموعة من الإجراءات المناسبة، لدعم تطبيق هذه السياسة وتنفيذها.

مستوى النشر: موسع

جهات الاتصال ومسؤولياتها:

- مكتب رئيس المعهد.
- إدارة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة للمراقبة والتقارير.

رقم الإصدار	العنوان	تاريخ الإعداد	الإعداد
01	سياسة التنوع	2021/01/17	الفريق المصغر لإعداد سياسة التنوع
تاريخ المراجعة	جهة المراجعة	تاريخ الاعتماد	جهة الاعتماد
		2021/05/11	مجلس معهد الدوحة للدراسات العليا
		2021/11/11	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا بكتاب رقم 21/033 بتاريخ 2021/11/11

- أعد نواة هذه السياسة فريق مصغر منبثق عن لجنة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة في 2021/01/11، ومناقشتها وتعديلها في عدة اجتماعات في الفترة ما بين 2021/01/18 وحتى 2021/04/10.
- قدمت المسودة الأولى من السياسة للجنة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة، في اجتماعها بتاريخ 2021/04/10، وجرى نقاش السياسة وتعديلها في عدة اجتماعات، حتى قدمت المسودة النهائية لمجلس المعهد، واعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2021/05/11.
- رفعت لمجلس الأمناء لنقاشها في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في 2021/10/17، واعتمدت بكتاب رقم 21/033 بتاريخ 2021/11/11.